

وما أدخلت فيه حديثاً حتى استخرت الله تعالى وصليت ركعتين وتيقنت صحته .

ولقد دفعه إلى تصنيف كتابه هذا ما رآه من انتشار الأحاديث الضعيفة عن طريق أصحاب الأهواء، وبعض المنتسبين إلى أهل الرأي حيث أوغلوا في مخالفتهم للسنن . فاضطلع بدور هام، وأخذ على عاتقه أن يخص الأحاديث الصحيحة بالجمع، وأن يرتبها ترتيباً فقهياً وقوى عزمه ما سمعه من أستاذه الإمام اسحاق ابن راهويه حين قال : « لو جمعت كتاباً مختصراً لصحيح سنة رسول الله ﷺ ؟ قال البخاري : فوق ذلك في قلبي ، فأخذت في جمع الجامع الصحيح ، كما شرح صدره لذلك رؤيا منامية رأى النبي ﷺ ، والبخاري واقف بين يديه وبيده مروحة يذب بها عنه ، فسأل بعض المعبرين عن ذلك فقال أنت تذب الكذب عن رسول الله ﷺ .

بهذا أحببت أن أوضح للكاتب ولكل من على شاكلته قيمة صحيح البخاري وهمة مصنفه ، وأن قوله : « لست أول من شك في صحة بعض أحاديث البخاري » إنما هو كلام من لم يدرس « صحيح البخاري » ولم يتعرف على منهاجه ولا مناهج المحدثين .

وليس صحيحاً ما أدعاه من أن البخاري يعول على الاسناد فقط ، بل أن البخاري عني بالاسناد والمتن معاً ، وليس أدل على ذلك من أن البخاري وغيره من المحدثين عنوا بالمتن لدرجة أنهم وضعوا علامات تبين الوضع في المتن مثل : مخالفة العقل السليم أو المشاهدة والحس مع عدم إمكان تأويله تأويلاً محتملاً . كما ردوا من الأحاديث ما يخالف القرآن أو السنة الصحيحة أو التاريخ مع تعذر التوفيق وهكذا مما هو مبسوط في كتب أصول الحديث .

هذا بالإضافة إلى أن البخاري اشترط أن يخرج الحديث المجمع على صحة نقلته إلى الصحابي المشهور من غير اختلاف بين الثقات الاثبات ، يكون إسناداه متصلاً غير مقطوع ، وأن يكون راويه ثقة صادقاً غير مدلس ولا مختلط ، متصفاً بالعدالة والضبط متحريراً سليم الذهن قليل الوهم سليم الاعتقاد .